

الدكتور محمد معيط وزير المالية:

**قفزة في جميع مؤشرات الموازنة العامة بالربع الاول من 2018/2019**

**خفض عجز الموازنة الي 1.9% مقابل 2.3% متوسط اخر 3 سنوات**

**35.3% ارتفاع بمعدل نمو الايرادات العامة ما يفوق معدل نمو  
المصروفات العامة البالغ 28.9%**

**27.4 مليار جنيهه استثمارات حكومية بارتفاع 85% وهي زيادة غير  
مسبوقة في تاريخ الموازنات المصرية**

**ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات 86% لتزايد الانفاق على  
قطاعي التعليم والصحة**

نائب وزير المالية للسياسات المالية:

**تحسن النشاط الاقتصادي واستعادة ثقة الأسواق ومؤسسات التصنيف  
العالمية في الاقتصاد المصري**

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية تحقيق قفزة في جميع مؤشرات أداء الموازنة العامة للدولة خلال الربع الأول من العام المالي الحالي 2018/2019. ليستمر تحسن المؤشرات المالية حيث تراجع نسبة العجز الكلي بالموازنة لتسجل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل متوسط نسبة عجز بلغ 2.3% خلال الثلاث سنوات الماضية.

واضاف الوزير ان هذه النتائج الايجابية للربع الأول من العام المالي الحالي تؤكد قدرة مصر علي تحقيق المستهدفات المالية للموازنة للعام المالي الحالي 2018/2019 وعلى رأسها تحقيق فائض أولى بالموازنة العامة بنسبة 2% من الناتج المحلي الاجمالي.

واشار الوزير الى هذا التحسن في الاداء المالي للدولة يرجع الي تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي حيث تم اقرار معظم الاجراءات المالية المستهدفة بالموازنة في بداية العام المالي (يونيو/يوليو 2018)، وعلى رأسها إجراءات ترشيد دعم الطاقة، وقرار تعديلات قانون رسوم التنمية، وكذلك زيادة الضريبة القطعية على التبغ والسجائر.

وقال د.معيط ان الإيرادات العامة للدولة استمرت في الارتفاع لتحقيق معدل نمو علي اساس سنوي بلغ 35.3% خلال الربع الأول من العام المالي الحالي وهو ما فاق معدل نمو المصرفيات العامة البالغ نحو 28.9% مقارنة بنفس الربع الاول من العام السابق.

واضاف الوزير ان الربع الأول من العام المالي الحالي شهد تحسنا كبيرا في أداء الحصيلة الضريبية لترتفع بنسبة 39.8% ، رغم ارتفاعها بنسبة 52% خلال العام المالي الماضي ومقابل متوسط نمو 26% في اخر ثلاث سنوات، حيث حققت حصيلة عدد من البنود زيادات ملحوظة مثل الضرائب على المهن الحرة 53.4% والضريبة على المرتبات 32% وضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات 37% .

واوضح الوزير ان الحكومة قامت في يوليو 2018 بالإعلان عن تنفيذ حزمة الاجراءات الاجتماعية الشاملة التي تضمنت زيادة الأجور والمعاشات ومراجعة حد الإعفاء الضريبي لمواجهة الزيادة في الأسعار والحد من الأثر السلبي للإجراءات الاصلاحية على الفئات الاولى بالرعاية وتبلغ جملة التكلفة السنوية لتلك الإجراءات نحو 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما شهدت الاستثمارات الحكومية زيادة غير مسبوقه خلال الربع الاول من العام حيث بلغت الزيادة بالمقارنة بالربع الأول من العام المالي السابق نحو 85% لتصل الي 27.4 مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بنسبة 86% ، وهو ما يرجع الي زيادة الانفاق على قطاعي التعليم والصحة، مما يعكس الاهتمام البالغ من الحكومة بتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين وزيادة الانفاق على التنمية البشرية الي جانب تعزيز الانفاق العام علي برامج الصيانة وتطوير البنية التحتية في جميع المحافظات.

من جانبه اوضح احمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية ان استمرار الحكومة في تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي أدى الى تحسن النشاط الاقتصادي واستعادة الاستقرار الاقتصادي وثقة الأسواق والمؤسسات الدولية في اقتصاد مصر وتحسن التصنيف الائتماني لمصر من كبرى مؤسسات التصنيف العالمية وتحقيق وفورات مالية كبيرة من برنامجي ترشيد

دعم الطاقة و اصلاح هيكل الانفاق العام وإعادة ترتيب أولوياته وتوفير موارد مالية كبيرة وإعادة توجيه جزء من هذا الوفرة المالي لزيادة الانفاق العام علي برامج البعد الاجتماعي والاستثمارات العامة مما اسهم في تحسن معدلات النمو الاقتصادي.